

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017

^{*1} رشاد بلالطة

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/07/06؛ تاريخ القبول: 2019/09/05؛ تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مكانة خاصة نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال: توفير مناصب الشغل، نمو الناتج الوطني، تنمية الصادرات... الخ. ولذا تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هذه المؤسسات في إنعاش الاقتصاد الوطني، وكذلك تتبع تطور هذه المؤسسات منذ بداية تجسيدها على أرض الواقع سنة 2001 حسب القانون التوجيهي رقم 18-1. بالإضافة إلى تبيان خصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، البطالة، الصادرات، التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL :

Abstract:

Small and medium enterprises in Algeria occupy a special position due to their effective contribution to the development of the national economy through: job creation, growth of national product, export development ... etc.

Therefore this study aims to:

- highlight the role of these enterprises in recovering the national economy, and monitoring their development since the beginning of their implemented in practice in 2001 according to Outline Act No. 18-1,
- show their distinct characteristics from other enterprises.

Keywords: Small enterprises, Medium enterprises, Unemployment, Exports, Economic development.

JEL Classification Codes:

* الكاتب المسؤول: بلالطة رشاد، الإيميل: rached.belalta@univ-bba.dz

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام العديد من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية لما لها من دور فعال في تنمية اقتصاديات الدول من خلال المساهمة في : التشغيل ، خلق القيمة المضافة، قيمة الصادرات... الخ ، وذلك لما تتمتاز به هذه المؤسسات من خصائص تميزها عن بقية المؤسسات. وتعد الجزائر من الدول التي أولت لهذا النوع من المؤسسات اهتماماً كبيراً خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق وتبني نظام الخصخصة؛ حيث بدأت تبحث عن الصيغ الاقتصادية والقانونية المناسبة لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات حتى تتمكن من تأدية الدور المنوط لها كأداة لتحقيق البرامج التنموية، ولذا يبدو لنا من الضروري تحديد معالم هذه المؤسسات من جميع جوانبها وتوفير بيئة تخدمها في سبيل تحقيق دورها بفعالية.

الإشكالية: تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي : ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية اقتصاد الوطن؟ ويندرج عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الجزئية:

- ما هي وتيرة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاعاً فتيماً يحتاج إلى الكثير من المتابعة.
- شرعت الجزائر الكثير من القوانين في سبيل تفعيل وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في رفع قيمة الصادرات وتقليص البطالة.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل مجموع البيانات والمعطيات الكمية المرتبطة بالدراسة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في تبين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا إبراز أهميتها من خلال توضيح دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري.

تقسيمات الدراسة:

لقد حاولنا من خلال الورقة البحثية، إعطاء فكرة عامة عن البيئة التي نشأت وتطورت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذلك دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد تعددت واختلفت تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، ولكنها تتقارب كلما اشتمل المفهوم على حزمة من المعايير أهمها (صالح صالحي 2004):

- عدد العمالة في المؤسسة.

- حجم رأس المال المستثمر.

- المستوى التقني المستخدم.

- طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية.

- حجم الإنتاج والقيمة المضافة.

- قيمة المبيعات السوقية.

وردت تعريفات عديدة منها: تعريف الاتحاد الأوروبي الذي ميز بين المؤسسات من خلال معياري العمالة ورأس المال بالإضافة إلى الاستقلالية المالية؛ حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: المؤسسات الصغيرة جداً هي التي يتراوح عددها من 5 إلى 9 عمال، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي توظف ما بين 10 إلى 99 عامل، وبالنسبة للمؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد عمالها من 100 إلى 499 عامل وتتميز باستقلاليته.

أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية (صالح صالحي، 2004) في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي حدده الاتحاد الأوروبي، فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة منتجة للسلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، ولا يتجاوز كذلك مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري. وتم تعديل هذا التعريف حسب ما جاءت به المادة الرابعة من القانون التوجيهي

لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017؛ حيث تعرف المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بأنها مؤسسة منتجة للسلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية لا يتعدى مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعد المؤسسة المستقلة كل مؤسسة تكون نسبة 25 % فأكثر من رأس مالها مملوكة من قبل مؤسسة أو مؤسسات ليست صغيرة أو متوسطة. وعليه صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي (الجريدة الرسمية عدد 1/ 2017) :

- المؤسسات الصغيرة: ويتراوح عدد العمال من 1 إلى 9، ورقم أعمالها السنوي أقل من 400 مليون دينار جزائري، وحصيلتها السنوية أقل من 20 مليون دينار جزائري.
 - المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل، ورقم أعمالها أقل من 400 مليون دينار جزائري، وحصيلتها السنوية أقل من 200 مليون دينار جزائري.
 - المؤسسات المتوسطة: ويتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها بين 200 و2000 مليون دينار جزائري، وحصيلتها السنوية ما بين 900 و1000 مليون دينار جزائري.
2. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري عبر ثلاث مراحل أساسية:

1.2 المرحلة الأولى (1963-1982م):

كانت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال وبعد الاستقلال ونتيجة لهجرة المستوطنين أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي في 23 مارس 1963م، من أجل إعادة تشغيل هذه المؤسسات، وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي؛ إذ وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964م ما بين 345 و413 مؤسسة كانت تحت تصرف نظام التسيير الذاتي وكانت تتميز أغلبها بصغر حجمها، ولم يكن قطاع التسيير الذاتي بها يسيطر إلا على 6.5% من اليد العاملة مقارنة بـ 49.9% بالنسبة للشركات الوطنية، 41.2% للمؤسسات الخاصة، لذلك عملت الدولة في نهاية الستينات على تحويل المؤسسات المسيرة ذاتياً إلى شركات وطنية تحت رقابة الدولة واعتماد الصناعات المصنعة كمرتكز أساسي لإستراتيجية التنمية في إطار الاشتراكية. لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة التصنيع وهيمنة الأهداف الاجتماعية على الحياة الاقتصادية (سمية لوكرين 2008).

صدر أول قانون للاستثمارات عام 1963م لمعالجة عدم الاستقرار الذي عقب الاستقلال إلا أنه لم يكن له الأثر الكبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما قانون الاستثمار الذي صدر عام 1966م كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني ودوره في التنمية الاقتصادية ونص على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية، وعدّ المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة مكماً للقطاع العام، الذي كان هو المحرك الأساسي للسياسة الاقتصادية في تلك الفترة ومنه يمكننا القول أنه لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص؛ حيث كانت مقيدة ومهمشة.

2.2 المرحلة الثانية (1982-1988م):

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة (ناصر دادي، عدون عبد الرحمن 2008) تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخطط الخماسي (1980-1984م) و (1985-1989م) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبياً للقطاع الخاص، والتراجع عن الصناعات المصنفة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات أو القوانين المتعلقة بالاستثمار للقانون المؤرخ في (21-08-1982م) والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها: (صالح صالح 2004)

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية.

- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الجمالية للاستيراد.

ورغم ذلك ضلت بعض الحواجز تعيق توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- إجراءات الاعتماد أصبحت إلزامية لكل استثمار.

- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسم، 10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن. وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1982م وإنشاء ديوان التوجيه ومتابعة الاستثمارات الخاصة حضي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية، لكن ينبغي التذكير أن هذه التدابير تركت آثاراً محدودة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة. أما بالنسبة للاستثمار والمنتج أكدت طلبات الاعتماد المقدمة بين سنة 1983م و 1987م الوتيرة السنوية المسجلة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساساً في فروع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية.

ورغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت سنة 1983م نحو الاستثمار في قطاعات أهميتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السابق، كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية، ومن ناحية أخرى عرفت المقاولات تطوراً ضعيفاً رغم أنها تعد كأحد مجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد سجل طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963م-1988م انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة، مما جعلها عاجزة عن ربط شراكة في مجال المقاولات من الباطن، وباختصار كان القاسم المشترك بين كل قوانين الاستثمار هو نوعاً لتحديد الاستثمار والتوجه نحو القطاعات التي يغيرها المخططون حسب الحالات. (ريبي رياض، ريبي عقبة 2013)

3.2. المرحلة الثالثة (1988-2001م):

شهدت الجزائر بدءاً من سنة 1988م تحولاً جذرياً نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986م في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي وبدأت بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص من أجل تجسيده على أرض الواقع.

يمكن تلخيص هذه القوانين بشكل مختصر كما يلي: (بورونو نور الهدى 2016)

- المرسوم 88/192 المؤرخ في 04-10-1988م: إعلان الإصلاحات الاقتصادية واعتماد السوق.
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-10-1990م المتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا القانون بمبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة؛ بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لمعايير الأهلية نفسها.

- القانون رقم 37/91 المؤرخ في 19-02-1991م: يتضمن هذا القانون تحرير التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص لنفس معايير شروط التصدير والاستيراد.

- القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993م: يعد هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص والأجانبين بفتح آفاقاً واسعة ومنحه امتيازات مالية وجبائيه وتقديمه التسهيلات والحوافز والضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من قبل البنوك.

- تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار؛ حيث تم تجمع كل المصالح في شباك واحد يسعى وكالة ترقية الاستثمار.

-المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في: 18-07-1994م القانون 90-10: إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط لترقية نشاط المؤسسات.

-المادة 37 من الدستور 1996م: تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996م والذي فتح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي؛ حيث نتج عنه التزاحم والتسابق من أجل الانتصار على المتنافسين، أدى ذلك إلى احتكار السوق وامتصاص مجمل الطلب على السلع والخدمات. رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها لم يتم تجسيدها فعلاً نظراً للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، إدارية، بيروقراطية فقد قدرت التعهدات بالاستثمارات المتراكمة منذ سنة 1996م إلى 2000م ب: 42 مليار دولار لأكثر من 43000 مشروع.

4.2 المرحلة الرابعة ما بعد 2001م:

في نهاية عام 2000م بقيت أغلب المشاريع موضوعة في مرحلة الانتظار لذلك جاء القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001م ليعدل ويتم قانون 12-93 المتعلق بتطوير الاستثمار وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية حيث شمل القانون ما يلي (الجريدة الرسمية عدد 47):

- المفهوم الجديد للخصخصة.

-المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

-إنشاء شبك موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) يضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص، وفتحت لهم فروع عبر كل كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

بعد هذا جاء القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001م وهو القانون الذي يعطي الشرعية الإستراتيجية المتخذة لصانع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها (غدير أحمد سلامة 2017):

-تشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها.

-المساعدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة.

-رفع مستوى النسيج المؤسسي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

-تشجيع الإبداع والابتكار.

وبذلك تعد سنة 2001م بداية تجسيد جهد الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحدد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال جوانب كثيرة نذكر أهمها:

1.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً ابتداءً من سنة 2001، وذلك نتيجة وضع أول أداة قانونية وهي القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي أكد مضمونه على الإسراع في تشجيع وخلق مؤسسات جديدة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة

القانونية للفترة (2001-2017).

نوع المؤسسات السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	الصناعة التقليدية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	189552	778	71523	251853
2003	207949	788	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	847	96072	342788
2006	269806	739	106222	342788
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	135623	754695
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	708339	488	233298	1014075
2017	816326	264	243699	1060289

المصدر:

-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية، العدد 10 مرجع سابق، ص 3-4.

-المرجع نفسه، العدد 18، طبعة 2010، ص 7.

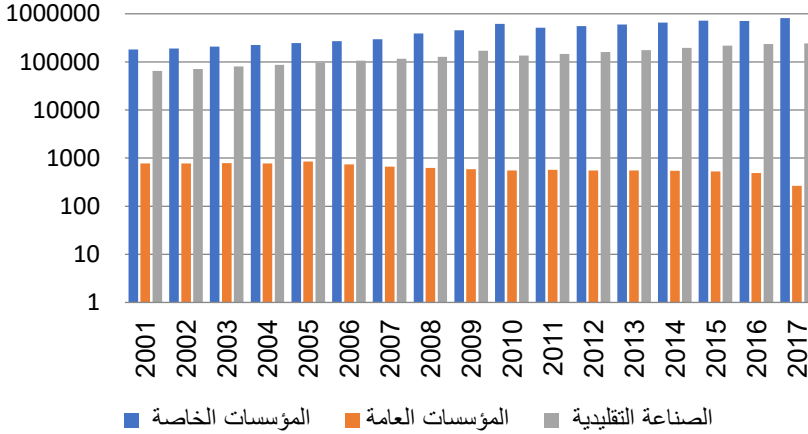
-المرجع نفسه، العدد 20، طبعة 2012، ص 12.

-المرجع نفسه، العدد 22، طبعة 2013، ص 10.

-وزارة الصناعة والمناجم، مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية، العدد 26، طبعة 2015، ص 12.

- المرجع السابق، العدد 28، طبعة 2016، ص 13، العدد 28، العدد 31 طبعة 2017.

الشكل رقم 2: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية للفترة (2001-2017).



من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عرف تطوراً استمر خلال الفترة (2001-2017)؛ إذ قدر عدد المؤسسات بـ 816326 مؤسسة سنة 2017 بعدما كان سنة 2001 حوالي 179893 مؤسسة أي تم خلق حوالي 636433 مؤسسة جديدة، أما الصناعات التقليدية فعرفت الوتيرة نفسها في التطور لكن بنسبة أقل، ذاك أن الصناعات التقليدية عبارة عن مبادرة أفراد وتعاونيات خاصة تقوم لممارسة نشاطات حرفية، وبذلك تابعة للمؤسسات الخاصة، كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2010 كان ناجماً عن انخفاض الصناعات التقليدية تبعاً للتغيير الحكومي (28 ماي 2010)* والذي بموجبه تم إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وتم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بفئة الصناعات التقليدية لتسجيل الحرفيين؛ حيث أصبح يعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر للمعلومات لهذه الصناعة بدلاً من قاعدة المعلومات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف، مما أثر على عدد الحرفيين الذين ينشطون ضمن الصناعات التقليدية وهذا ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010، في حين تشهد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تراجعاً يعود لخصخصة هذا القطاع، ومنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نتيجة مبادرة الخواص خاصة بعد اختيار اقتصاد السوق إطاراً عاماً للتنمية في الجزائر. رغم هذا التطور المتواضع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أننا لا يمكن أن ننفي الجهود التي لازالت تبذلها الجزائر في سبيل تطوير هذا القطاع خاصة بعد تبنيها برنامج التنمية الشاملة من خلال المخطط الخماسي الأول (2004-2009) والثاني (2010-2014)، كمل تجدر بنا الإشارة أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي لهذه المؤسسات بشكل دقيق وذلك أن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في إطار غير رسمي (القطاع الموازي) وذلك يعود إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات.

2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات ممثلة في الجدول التالي:
الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات 2009 -

2017.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع									
الخدمات	159444	172653	186157	204049	228592	251629	277379	298692	316044
البناء والأشغال العمومية	122238	129762	135752	142222	150910	159715	168557	169124	177727
الزراعة والصيد البحري	3642	3806	4006	4277	4616	5038	5625	7094	6392
الصناعة	58803	61228	63890	67517	73037	78108	83708	99275	92804
خدمات ذات صلة بالصناعة	1870	1775	1956	2052	2259	2439	2639	3201	2843

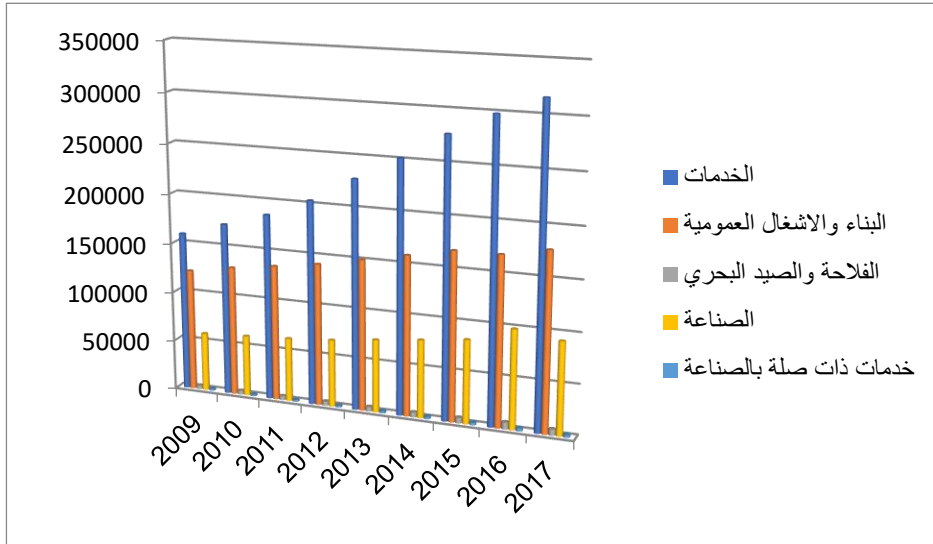
المصدر:

-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية، مرجع سابق العدد 22، ص 14.

-وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية، مرجع سابق العدد 28، ص 15.

-المرجع نفسه العدد 29، ص 13، العدد 31، طبعة 2017، ص 13.

الشكل رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات 2009 - 2017.



من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة (2009-2017) يأتي فيما بعد قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا ما يدل على توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو القطاع

الخدمي أكثر منه نحو الفلاحي والصناعي، وحتى المؤسسات ذات النشاط الخدمي ذي الصلة بالصناعة من خدمات بترولية وطاقة ومحروقات تعد متواضعة جداً وذلك نتيجة هيمنة واحتكار القطاع العام لها وكذلك تطلب هذا النوع من المؤسسات رؤوس أموال معتبرة وتكنولوجيا حديثة، ومنه نقول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتجه إلى القطاعات البسيطة التي تتميز بكثافة في اليد العاملة ورؤوس الأموال وتكنولوجيا متواضعة وهذا ما يتماشى مع حقيقتها الاقتصادية.

لذلك يستوجب إعادة النظر في توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية استناداً إلى الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الوطني وما يخلق الثروة والقيمة المضافة وتثمينها.

3. التركز الجغرافي:

من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتبع التجمعات السكانية الكبرى، لذلك يتركز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى من ناحية الكثافة السكانية تصدرها الجزائر العاصمة وهذا ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (3)؛ حيث يعكس توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى خلال الفترة (2009-2016).

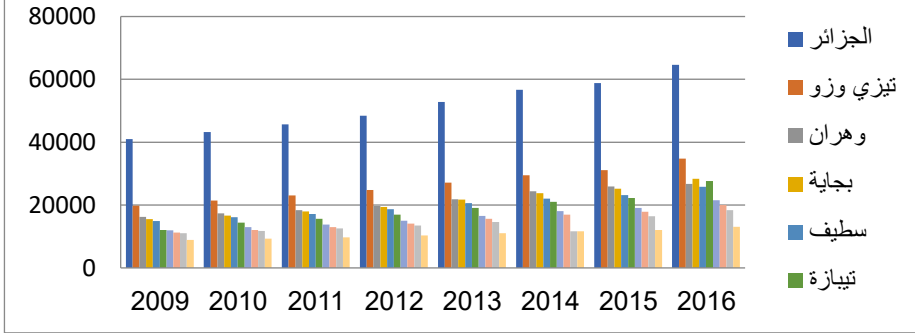
الجدول رقم (3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى خلال الفترة (2009-2016)

الولايات	السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	41006	43265	45636	48419	52797	56641	58854	64678	
تيزي وزو	19785	21481	23109	24754	27139	29531	31151	34743	
وهران	16204	17323	18370	19692	21845	24431	25906	26688	
بجاية	15517	16695	17962	19374	21722	23800	25198	28372	
سطيف	14960	16096	17154	18730	20606	22090	23127	25816	
تيزة	12093	14434	15672	16969	19097	21068	22280	27695	
بومرداس	12006	12955	13787	15004	16583	18061	19089	21512	
بليدة	11250	12059	12938	14073	15648	17000	17896	20036	
قسنطينة	11049	11781	12561	13450	14652	11607	16424	18362	
الشلف	8888	9356	9755	10297	11037	11607	12115	13035	

المصدر:

-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق العدد 18، ص 15، العدد 20، ص 16.
-وزارة الصناعة والمناجم، مرجع سابق، العدد 28، ص 14، العدد 31، ص 50.

الشكل رقم 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات
العشرة الأولى خلال الفترة (2009-2016).



من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمركز في الولايات الأقطاب مثل العاصمة، وهران، تيزي وزو التي تقع على الشريط الساحلي وهذا ما ساعد على اتساع الفجوة في الشمال والجنوب الجزائري؛ إذ تشير نشرية المعلومات الاقتصادية أنه سنة 2017 (وزارة الصناعة والمناجم العدد 31 طبعة 2017) قدر عدد المؤسسات الخاصة بـ 415242 مؤسسة بنسبة 69%، أما بالهضاب العليا فقدّر عدد المؤسسات الخاصة بـ 129767 مؤسسة بنسبة 22%، في حين كانت المؤسسات الخاصة بالجنوب تقدر بحوالي 5081 مؤسسة بنسبة 09%.

ولذا يتوجب على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة هذا التوزيع من أجل تحقيق ما يسمى بالتوازن الجهوي.

رابعاً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

1- المساهمة في التشغيل:

نلخص مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة من خلال الجدول الآتي:

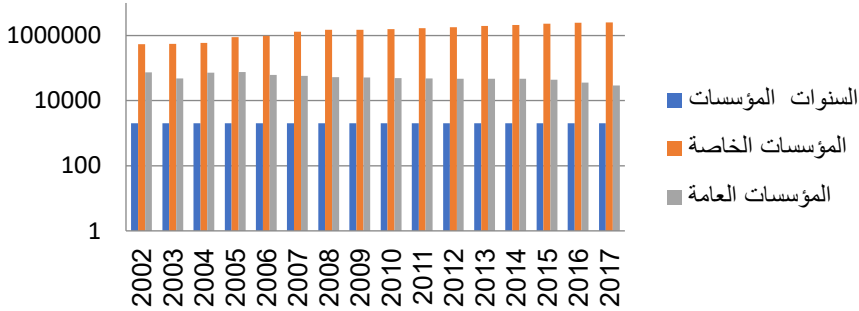
الجدول 4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

السنوات	المؤسسات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع
2002	538055	74764	612819	
2003	550386	47764	598150	
2004	592758	71826	664584	
2005	888829	76283	965112	
2006	977942	61661	1039603	
2007	1298253	57146	1355399	
2008	1487423	52786	1540209	
2009	1494949	51635	1625686	
2010	1577030	48656	1625686	
2011	1676117	48080	1724197	
2012	1800742	47375	1848117	
2013	1954824	47068	2001892	
2014	2110665	46567	2157232	
2015	2327293	43727	2371020	
2016	2452216	35698	2487914	
2017	2511674	29024	2540698	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

- رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 101.
- مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 08، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص 07.
- وزارة الصناعة والمناجم مرجع سابق، العدد 28 - 29 ، ص 31 ، ص 14 - 15.

الشكل رقم 4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل



نلاحظ من خلال الجدول أن عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث كان عدد العاملين 612819 عامل سنة 2002 ليرتفع العدد إلى 2511674 عامل سنة 2017، وهذا كان نتيجة البرامج التي انتهجتها الدولة كما نلاحظ أن العمالة في المؤسسات العامة كانت جد متواضعة خاصة إذا قورنت بالمؤسسات الخاصة وهذا يعود إلى التوجه الذي انتهجته الحكومة في إطار الخصخصة.

2- المساهمة في الناتج الوطني الخام:

ويمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الناتج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 5: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام خارج المحروقات للفترة 2002-2015.

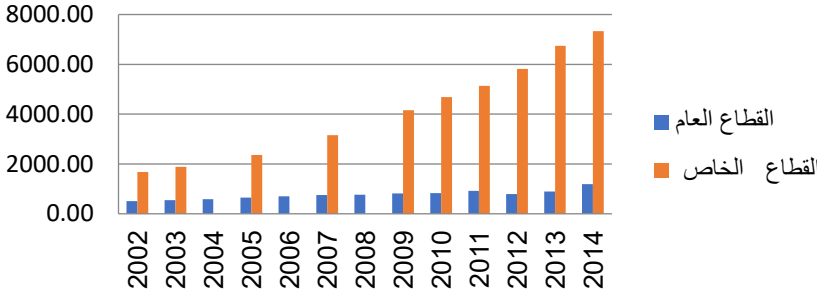
السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
	القيمة	%	القيمة	%	
2002	505.0	23.12	1679.1	76.90	2184.1
2003	550.6	22	1884.3	77.9	2434.9
2004	598.65	21.8	2146.75	78.2	2745.4
2005	651		2364.5		3015.5

100	78.41	21.59	%	
3444.11	2740.06	704.50	القيمة	2006
100	79.56	20.4	%	
3903.63	3153.77	749.86	القيمة	2007
100	80.8	19.2	%	
4334.99	3574.07	760.92	القيمة	2008
100	82.45	17.55	%	
4978.82	4162.02	816.8	القيمة	2009
100	83.59	16.41	%	
5509.21	4681.68	827.53	القيمة	2010
100	84.98	15.02	%	
6060.8	5137.46	923.34	القيمة	2011
100	84.77	15.23	%	
6607.00	5813.02	793.98	القيمة	2012
100	87.99	12.01	%	
7634.43	6741.19	893.24	القيمة	2013
100	88.3	11.7	%	
8526.58	7338.65	1187.93	القيمة	2014
100	86.1	13.9	%	

المصدر:

- مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 08، مرجع سابق، ص 37.
- المرجع السابق، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 18-21-22 ص 44-42.
- وزارة الصناعة والمناجم، مرجع سابق العدد 28، طبعة 2016، ص 37.

الشكل رقم 5: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام خارج المحروقات للفترة 2002-2015.



من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني الخام في زيادة مستمرة حيث يساهم هذا القطاع بنسبة 75% كمتوسط الناتج المحلي الخام خارج النفط ومقارنة بالقطاع العام هي نسبة معتبرة تدل على تشجيع القطاع الخاص، لكن عند مقارنتها بمساهمتهما في الناتج المحلي الخام بعد احتساب إيرادات النفط فالنسبة لا تتجاوز 10 % مما يدعو للتفكير في أساليب تطوير هذا القطاع للدور المستقبلي الذي سيؤدي نتيجة تراجع القطاع العام من جهة والتفكير في مرحلة ما بعد البترول من جهة أخرى. (صليحة بن طلحة وبوعلام معوش)

3-المساهمة في نمو الصادرات:

يمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الصادرات.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستيراد	39294	40212	47247	46801	55028	58330	51501	46727
التصدير	45194	56665	73489	73981	64974	62956	37787	28283
الفرق	5900	164053	26937	27180	9946	4626	13714	17844
نسبة التصدير من الاستيراد	115.01	140.91	157.98	158.08	118.07	107.93	73.38	61.80

المصدر:

-وزارة الصناعة والمناجم. مرجع سابق، العدد 28، ص 27.

-نفس المرجع، العدد 29، ص 51.

الشكل رقم 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الصادرات



نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد وهذا يدل أن الجزائر ما زالت تعتمد على البترول رغم كل الجهود التي بذلتها في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل المشاركة في التصدير إلا أن مساهمة هذه المؤسسات في تطوير الصادرات ما تزال جداً متواضعة، ومنه يمكننا القول أنه يجب على الحكومة تكثيف جهودها واهتماماتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني توصلنا إلى النتائج التالية :

- تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها ، والتحولت التي مر بها الاقتصاد الوطني.

- إن استحداث وزارة خاصة بهذه المؤسسات يثبت مدى اهتمام الجزائر بهذا القطاع.
3. تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها حقلاً جذاباً لتحقيق التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بقدرتها على استيعاب القوة العاملة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمتص حجماً لا بأس به من العمالة، لكن لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

- تنوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عشوائي متركزة في الشمال.
- توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو القطاع الخدمي، أكثر من الفلاحي والصناعي.

- لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيداً عن المساهمة الحقيقية في تطوير الصادرات.

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى يحتاج إلى الكثير من المتابعة والدعم.

التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع المقترحات التالية:
- مضاعفة الجهود ومحاولة توجيه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات المنتجة، التي تخلق القيمة المضافة.
- محاولة إيجاد آليات تساعد على تحقيق التوازن الإقليمي.
- ضرورة تسريع عملية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز تنافسيتها والتفكير في مرحلة ما بعد البترول.
- البحث عن النوع وليس الكم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جذب رأس المال البشري ذي الكفاءة العالية من أجل قيادة قاطرة التنمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. صالح صالحي أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، سطياف 2004، ص 22، ص 23، ص 27.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 2، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، ص 6.
3. سمية لوكريز، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة دمشق 2008، ص 143.
4. ناصر دادي، عدون عبد الرحمن، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008، ص 122-123.
5. ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها، الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 06-05 ماي 2013، جامعة الوادي الجزائر 2013، ص 10.
6. بورنو نور الهدى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر: مراحل تطورها ودورها في التنمية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2016.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد ص 47، ص 17.
8. غدير أحمد، سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2017، ص 13.
9. Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et la promotion de l'investissement, direction de Alger. veills stratégique , des études économiques et statistiques , bulletin d'information de la P.M.E,N°18 2010.
10. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 26، الجزائر 2015.
11. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 28، الجزائر 2016.
12. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 29، الجزائر 2016.
13. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 31، الجزائر 2017.
14. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 18، 20، 22، طبعة 2009، 2012، 2013.

15. صليحة بن طلحة وبوعلام معوش، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، مرجع سابق ص363.
16. رايح زرقاني أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة الجزائر 2014.